مفهوم النظم الاقتصادية و تطورها التاريخي.

منذ القدم و حتى يومنا الحاضر عمل الإنسان على مواجهة المشكلة الاقتصادية حسبما يتماشى و تطور البيئة المعيشية و متطلباتها، و كلما انتقل الإنسان من مرحلة تاريخية إلى أخرى تتطور معه طبيعة حاجياته و طرق تلبيتها، و تبعا لذلك أنتجت لنا كل مرحلة تاريخية نظاما اقتصاديا معينا يختلف عن النظام الاقتصادي الذي يليه، سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى الحديث عن مفهوم النظري للنظام الاقتصادي، و نتعرف بعدها على أهم النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان منذ البدايات الأولى لوجوده على الأرض.

أولا: تعريف النظام الاقتصادي و مكوناته.

النظام الاقتصادي Economic System هو: مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه. و يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثِّر فيه. وعرّف "أنتونيلي Antonelli "النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان.

و يعرف **"صومبارات Sombart "** النظام الاقتصادي بأنه: المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية:

1- **الروحية**: أي الدوافع البارزة للفعاليات الاقتصادية (كأن يكون الاقتصاد في سبيل السيطرة و الحرب، أو في سبيل الكسب الآني و السريع أو في سبيل تطبيق مبدأ من مبادئ المثالية...إلخ).
2- **الشكل**: و هو مجموعة العوامل الاجتماعية و الحقوقية و القانونية التي تحدد إطار الحياة الاقتصادية (نظام الملكية، نظام العمل، علاقات الإنتاج، دور الدولة في الحياة الاقتصادية).
3- **الماهية**: و هي مجموعة الوسائل و الطرق التقنية التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة و الصناعة و التجارة (الآلة اليدوية، الميكانيكية، التكنولوجية الصناعية...)

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة. ويؤكد **"صومبارات"** أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ لأنه تعبيرٌ عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام. وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج.

و هناك من يذهب في تحديد معنى النظام الاقتصادي إلى تعريفه من خلال ثلاثة عناصر أساسية: (**المذهب الفكري، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية**) هذه العناصر الثلاثة تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي، و لا بد من اجتماع هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد أي نظام اقتصادي أصلا: فبدون العلاقات الإنتاجية ليس من المتصور إمكانية تطبيق مذهب فكري معين، غير أن وجود مذهب فكري لا يعني بالضرورة توافر القوى الإنتاجية،

و العلاقات الإنتاجية الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ، كما أنه لا يعني حتمية أو إمكانية تطبيق المذهب الفكري.

و بناءا على هذا فإنه يتم داخل كل نظام اقتصادي يشتمل هذه العناصر الثلاثة التعامل مع كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية على تحديد المسائل الثلاث الآتية:

- : ماذا ينتج المجتمع؟
- : كيف ينتج المجتمع؟
- : على من يتم توزيع ما تم إنتاجه فعلا؟ و على أي أساس؟ (التوزيع)

ثانيا: تصنيف النظم الاقتصادية (حسب تطورها التاريخي).

على ضوء التعاريف السابقة للنظام الاقتصادي، قام الدارسون بتصنيف أنواع النظم الاقتصادية منذ بداية التفاعلات و النشاطات الاقتصادية و حتى يومنا هذا.

و قد سجلت لنا دراسات تاريخ الفعاليات و النشاطات الاقتصادية مختلف أطوار التشكيلات و النظم الاجتماعية الاقتصادية للإنسانية، و المحددة بأسلوب الإنتاج الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي، بحيث تختلف الكيفية التي بها الإنتاج و التبادل و التوزيع من دولة إلى أخرى، فإذا كانت الغاية النهائية للنشاط الإنساني الاقتصادي هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع اللازمة لهذا الإشباع، فإن تنظيم الإنتاج و توجيه أو توزيعه تختلف باختلاف المكان و الزمان حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه كل مجتمع.

بالرغم من اختلاف الباحثين في وضع معايير مشتركة في تحديد وتصنيف لأنظمة الاقتصادية، إلا أنه يمكننا اعتماد التصنيف التالي لشموليته، فقد عرف الإنسان منذ القدم و طبق العديد من النظم الاقتصادية المختلفة من حيث أسلوب الإنتاج و توزيعه مكانا و زمانا،وهذه النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي يمكن تصنيفها إلى:

1- نظم اقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية (النظام الاقتصادي:البدائي /العبودي/ الإقطاعي).
2- نظم اقتصادية بعد الرأسمالية (النظام الاقتصادي: الرأسمالي / الاشتراكي / المختلط).

1- النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية:

أ- النظام الاقتصادي البدائي (المشاعية البدائية):

- ✓ تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جدا. فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة، بحيث تركز جهد الإنسان و إنتاجه في صيد الحيوانات و اقتطاف الثمار و الخيرات التي تجود بها الأرض، فلم يكن يملك آلات و رأس مال ليحول إنتاجه، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي، و بالتدريج بدأ الإنسان يدخل تحسينات على أدوات إنتاجه الحجرية و الخشبية و العظمية ليحصل بواسطتها على كميات أكبر من المواد اللازمة لتحسين معيشته، و قد تحقق له ذلك من خلال:
  - اكتشاف النار الذي سمح له باكتشاف مصادر جديدة للغذاء، و للوقاية من البرد، و كذلك لصنع بعض الأدوات المنزلية من الطين و الخشب.
  - اكتشاف بعض المعادن كالبرونز و الحديد.
  - اكتشاف القوس و أدوات الصيد، الأمر الذي زاد من مصادر الغذاء و ساعد على التربية الحيوانات بعد اصطيادها.
  - تعلم مبادئ الزراعة و الفلاحة.

- ✓ **علاقات الإنتاج**: لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، فتجمعوا حينها و شكلوا قبائل و جماعات ، و كان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، فاضطرارهم للتعاون و توافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، بل كانت مشاعة و مشتركة بين أفراد القبيلة. أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات متساوية و قليلة للحفاظ على البقاء. و لم تكن هناك حاجة للنقود و الأسواق للمبادلة، إلى أن تم استخدام المقايضة لاحقا.
- ✓ و الملاحظ على النشاط الاقتصادي للمجتمعات البدائية أنه كان قائما على أساس المساواة و مشاركة الرجل و المرأة في العمل معا، حيث ظهر أول تقسيم اجتماعي للعمل حسب الجنس و العمل، فتخصص النساء في تربية الأطفال و جني الثمار و أعمال البيت، بينما تخصص الرجال في الصيد و الزرع..، كما عرفت المجتمعات البدائية ظهور حرفيين مختصين في إنتاج صناعات معينة كصناعة التعدين و الحياكة و الحدادة و صنع الأسلحة إلى جانب قسم آخر يختص في الزراعة.
- ✓ القانون الأساسي الذي حكم النظام الاقتصادي البدائي كان قائما على أساس: **إنتاج الخيرات الضرورية لسد الحاجيات القبلية بواسطة الأدوات البسيطة و على أساس العمل الجماعي**.
- ✓

ب- **<u>النظام الاقتصادي العبودي :</u>**

- ✓ يعد نظام الرق Slavery أو العبودية، الذي حلَّ محلَّ النظام المشاعي البدائي، أول نظام في التاريخ يقوم على الاستغلال و الانقسام الطبقي الإنسان لأخيه الإنسان. و هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي،و أهمها:
  - التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
  - ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل و إنتاجية العمل.
  - ظهور الملكية الفردية و ما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل.
  - بصفة عامة: أدى التبدل الحاصل في بنية المجتمع إلى حتمية تطور و نمو قوى الإنتاج و انحلال العلاقات الإنتاجية للقبيلة البدائية، فحل العمل الفردي محل العمل الجماعي، و حلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، هذا ما أدى بدوره إلى تغير في منظومة الحقوق و الواجبات.
- ✓ وكانت العبودية في أولى مراحلها تسمى «العبودية الأبوية» أو العبودية البيتية، وكان عدد الأرقاء قليلاً، وكان السيد مالك الرقيق يشتغل في الأرض مع أرقائه.

استهل أسلوب الإنتاج في نظام الرق تاريخه حين صار استغلال الرقيق هو السائد في عملية الإنتاج، وحين انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: المُسْتَغِلِّيْنَ «الأسياد» والمُسْتَغَلِّين «الرقيق». ويضمُّ مجتمع الرق إلى هاتين الطبقتين فئة الأحرار كالحِرفيين و الفلاحين الصغار و التجار والمرابين. و تكَوَّن في ظل هذا النظام المجتمع الطبقي، وأضحت السيطرة السياسية مقصورة على طبقة الأسياد في المجتمع

يمكن إجمال خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي في النقاط التالية:

- شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج و الوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي، فلم تعد المجموعة القبلية تعمل لسد حاجاتها الاقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياد.
- عرفت وسائل الإنتاج تطورا ملحوظا في هذه المرحلة، بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات و الوسائل البناء و التشييد و الزراعة.
- تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى: عمل جسدي و آخر ذهني، فالعمل الجسدي: تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي، فقد اختصوا في الأعمال البناء و التشييد و المناجم و شق الطرقات...، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين اختصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن، إلى جانب العمل الحرفي الذي اختص فيه الحرفيين و كذلك النشاط التجاري للمرابين و صغار الفرحين .
- وظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحوّل تحولاً متدرجاً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية. وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسة. واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي. ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق.
- القانون الأساسي الذي حكم النظام الاقتصادي العبودي: إن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجيات الأسياد المتزايدة باستمرار، و كان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد، الذين شكلوا محور كل إنتاج يؤسس القاعدة التي يقوم عليها التركيب الفوقي للمجتمع، و كان من العوامل المهمة في تكريس هذا النظام هو مواقف الفلاسفة و المفكرين الذين كانوا يرون في هذا النظام خلود الطبيعة، فأفلاطون عبر عن هذا النظام قائلا:" الـرقيق هو الأداة الحية، في حين أن الأداة هي الرقيق الذي لا حياة فيه".

ج- **النظام الاقتصادي الإقطاعي (نظام الاقتصاد المغلق):**

هو النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في عصر الإقطاع في العصور الوسطى.

التنظيمات الاجتماعية في القرون الوسطى: كان لهذه التنظيمات الدور و الأثر الرئيسي في شكل النشاط الاقتصادي و جوهره، فبد انهيار الإمبراطورية الرومانية انقسمت إلى مجموعة من الدويلات و المدن و المقاطعات، و شكلت هذه الأخيرة الإطار العام للنشاط الاقتصادي في هذه المرحلة، فقد سادت و ظهرت العديد من المقاطعات المتنافرة و التي عرفت بممارسة اقتصاديات مغلقة تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي. و عموما تشكل النـــظام الاجتماعي و السياسي الأوربي في هذه المرحلة من ثلاثة تنظيمات أساسية طبعت شكل الحياة الاقتصادية و أثرت عليها، هي:

- **الكنيسة**: مؤسسة وحيدة كان لها أكبر أثر على هذه المرحلة التاريخية في أوربا، كما أنها شكلت عقيدة واحدة صبغت كافة مجالات الحياة من فكر و اقتصاد و فن و

سياسة، و طبقة واحدة ممثلة في الرهبان كانت لها الزعامة السياسية و الاجتماعية على كافة فئات المجتمع.

- **الإقطاعية**: هي تنظيم سياسي و اقتصادي و اجتماعي تحكمها طبقة النبلاء أو الطبقة الإقطاعية، تمتلك قطعة أرض تقوم على استثمار أرضها، و استغلال الفلاحين الذين يمارسون النشاط الفلاحي لتلبية حاجيات الإقطاعي و حاجياتهم مقابل حماية الإقطاعي لهم.
- **المنظمات الحرفية:** طابعها الأساسي كان مزاجا بين المفاهيم الدينية و الاجتماعية و المهنية، و هي عبارة منظمات عملت على إيجاد قوانين صارمة تتعلق بالتدرج في المهنة و كيفيتها، كما عملت على تحقيق التماسك و التعاون الاجتماعي بين أعضائها، تدعمه تعاليم الديانة المسيحية، كما أنها تخضع في كل نشاطاتها لتعاليم الكنيسة.

خصائص النظام الاقتصادي الإقطاعي:

- إن **الدوافع الاقتصادية** (العوامل الروحية) في هذا النظام تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي و الفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته، فليس الغاية من العمل هو زيادة الرفاهية بل مجرد الحفاظ على ما هو ضروري و مألوف، و بمعنى آخر الاقتصاد هنا هو "اقتصاد حاجة"، أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي.
- من ناحية **التنظيم الحقوقي و الاجتماعي** (الشكل) في هذا النظام فإنها ترتكز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي

ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج "الأرض" واستغلال الفلاحين. و كانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها ومَنْ فيها من أقنان و فلاحين. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل حقوقي، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءَهم و حمايتهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد البنية الطبقية للمجتمع الإقطاعي كما يحدد طريقة توزيع المنتجات، إلى جانب ذلك وجدت في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين، الذين مارسوا الاستثمارات الخاصة التي تعتمد على ملكيتهم لوسائل إنتاج محدودة من الأدوات الصناعية الحرفية، أو وسائل الإنتاج الزراعي.

وفي مرحلة تكوُّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام.

- أما من **الناحية التقنية (الماهية)**، فأدوات الإنتاج ظلت بدائية بسيطة و محدودة، لا تعرف التطور و الاختراع، فالتطور في وسائل الإنتاج يحتاج إلى حافز أساسي عملي يتعلق بزيادة الطلب على المنتجات، و حافر فكري يتعلق بضرورة توفر بيئة فكرية تساعد على التفكير و هذا ما كان غابا بشكل مطلق في هذه المرحلة من تاريخ أوربا، بحيث أن الكنيسة احتكرت المعرفة و رفضت إي محاولات للتفكير و التأمل و، سعيا منها للحفاظ على الوضع القائم لضمان استمرار استفادتها من نتائج هذا التنظيم و استمرار هيمنتها على الحياة بكافة مجالاتها.

و عموما يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية:

- أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي أو الإنتاج بغرض الاستهلاك.
- يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي و اعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود.
- تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عاملا الأرض والعمل.
- بالرغم من تزايد أهمية السوق بمرور السنين، كانت على وجه التحديد جانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطي.

2- النظم الاقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية:

أ- النظام الاقتصاد الرأسمالي (الرأسمالية /الاقتصاد الحر/ الليبرالي):

بعد أن استقر النظام الاقتصادي الإقطاعي في فترة العصور الوسطى، ظهرت جملة من العوامل التي غيرت طبيعة البنية الاجتماعية و السياسية في تلك المرحلة و مهدت لظهور نظام اقتصادي جديد قام على أنقاض النظام الإقطاعي ، عرف هذا النظام بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

أولا: تعريف نظام الاقتصاد الرأسمالي.

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه (الرأسمالية / Capitalisme):

"نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) – سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقــة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص"

فالرأسمالية إذا تعبر في جوهرها على نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات و وسائل الإنتاج و مجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يشكلون طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين الذين يهدفون إلى تحقيق الربح على حساب الأكثرية من العمال.

ثانيا: عوامل نشأة النظام الرأسمالي.

تجمعت عوامل كثيرة، خلال فترة زمنية، أدت إلى تداعى وانهيار النظام الإقطاعي، وفي نفس الوقت مهدت لظهور نظام الاقتصاد الرأسمالي. ويحدد مؤرخو تاريخ الفكر الاقتصادي هذه الفترة، بتلك الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تلك الفترة التي شهدت بوضوح ببداية الثورة الصناعية ووقوع الثورة الأمريكية وصدور المؤلف العظيم " ثروة الأمم Wealth of Nations " لآدم سميث.

لقد قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، فالعوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي هي ذاتها التي ساهمت في إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي الموجود والقائم وإيجاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي. و ترجع أسباب نشأة النظام الرأسمالي إلى العوامل التالية:

1-تراكم رأس المال:

و قد تحقق ذلك نتيجة العوامل التالية:

- نتيجة انتعاش التجارة بين المدن و اكتشاف الذهب وما حصلت عليه الدول المستغلة من خيرات ومكاسب من مستعمراتها.
- نتيجة انتشار عمليات الربا والمضاربة التي مارسها الكثير من الأسر في أوروبا مما أدى إلى حصولها على ثروات كبيرة.
- بالإضافة إلى ما تراكم من أموال لدى بعض الأفراد والنبلاء وأصحاب العقارات وزيادة ثرواتهم نتيجة زيادة الضرائب والسكان ونمو المدن.
- و بهذا توافرت الأموال اللازمة لتمويل المشروعات ذات الحجم الكبير.
- وقد أدت حاجة الدول الحديثة إلى الأموال إلى نمو التجارة وإزالة الحواجز والقيود على انتقال الأفراد والسلع بين مختلف المناطق مما أدى بدوره إلى اتساع نطاق السوق المحلي واتساع الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل. و هذا التخصص أدى إلى اتساع حجم التجارة الدولية، فكان من نتيجة ذلك أن زادت ثروة الأفراد والدول زيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

2-زيادة عدد السكان:

كانت الزيادة المستمرة في عدد السكان أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى زوال النظام الإقطاعي، حيث زاد عدد سكان أوروبا زيادة كبيرة منذ القرن السادس عشر، وكانت هذه الزيادة في السكان نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات بسبب توافر الخدمات الطبية والرعاية الصحية وخاصة في المدن، التي كان سكانها يتزايدون بنسبة كبيرة.

و كان من أهم النتائج التي أدت إليها زيادة السكان زيادة الطلب على المواد الغذائية بكميات كبيرة، وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع أسعارها، مما عمل تدريجياً على التحول من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية التجارية، فلم يعد الفلاح ينتج لنفسه أو لأسرته أو الضيعة التي يقيم فيها فحسب، بل كان عليه أن يمد أسواق المدن بما تحتاج إليه من مواد غذائية، وأصبح الريف ينتج للتبادل التجاري.

وقد ساعد استعمال النقود المعدنية على نمو الزراعة الرأسمالية بعد أن كان المجتمع يستعمل النقود السلعية. فاستخدم الذهب والفضة وسيطاً للمبادلة بعد أن كانت المقايضة هي الأساس، مما أدى إلى سهولة التبادل واتساع التجارة، وزاد من عرض الذهب والفضة في تلك الفترة اكتشاف الأمريكتين والتوسع في استخراج المعادن النفيسة من مناجمها.

3- التطورات الصناعية و التقنية:

في القرن الثامن عشر بعد قيام الثورة الصناعية واستخدام الآلات بدلاً من الحيوانات والعمل اليدوي، بدأت التجارة تنتشر على نطاق أوسع، وبذلك تغيرت فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطي الكبير. و في الوقت نفسه كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملاً مساعداً على زيادة سعة السوق لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي. وبدأت حركة الاختراعات لآلات معقدة بخطى سريعة، تتطلب موارد مالية ضخمة، هذه المتطلبات الجديدة دعت إلى نشأة المشروع الصناعي، والذي يمثل الوحدة الإنتاجية الرئيسية في النظام الرأسمالي. فقد ارتبط النظام الرأسمالي بالمشروع الصناعي، بما يتصف به من خصائص وهى استخدام الآلات أساساً لأسلوب الإنتاج من أجل تحقيق المزيج من الثروة والتراكم الرأسمالي والربح.

4- التطورات السياسية و ظهور الدولة القومية الحديثة:

بعد أن سادت الإقطاعية كوحدة سياسية خاضعة لسلطة الإقطاعي، ظهرت الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة حلت محل الإقطاعية، فمع صعود القومية جاءت المصالح المتبادلة والعلاقة الحميمة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار البورجوازيون. وقد طرح البعض التساؤل

التالي وهو : هل كانت الدولة القومية هي الأداة الضرورية لسلطة التجار؟ أم سعت الدولة نحو التجار في خدمة سلطاتها الأعلى؟

5- الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية:

كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد على الاكتفاء الذاتي، ولكن ظهرت الحاجة في بعض الدول التي كانت لا تنتج، وكان العرب يتحكمون في التجارة في قسمها الشرقي، أما القسم الغربي فكان من نصيب الإيطاليين أدى ذلك إلى تحقيق كل من العرب والإيطاليين لأرباح وفيرة، ولكن دول أوروبا الأخرى شعرت بشدة سيطرة التجار الإيطاليين وتحكمهم، فبدأت تبحث عن وسائل تحد من تلك السيطرة. فكان أن شجعت كل من أسبانيا والبرتغال على الاكتشافات البحرية.

ثالثا: خصائص النظام الرأسمالي.

1- دوافع الفعاليات الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

إن دافع الحياة الاقتصادية هو دافع فردي مصلحي، يتلخص في البحث عن الربح Profit إلى أكبر حد تسمح به السوق أو قانون العرض و الطلب، و لقد أرجع **"سومبارت"** الفكرة الرأسمالية إلى مبادئ ثلاث:

- مبدأ حرية التملك.
- مبدأ المزاحمة الحرة.
- مبدأ العقلانية (تقدير الأشياء يعود دوما إلى نوع من الحسابات الدقيقة للكلفة و المردود و إمكانية الربح).

و لا يحد الفرد في مدى بحثه عن منفعته الخاصة و عن أكبر ربح له إلا مقدرته الخاصة و قوانين السوق و قوانين الدولة.

فالوحدات الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي تسعى دائماً لزيادة كمية الربح للمنتج وزيادة المنفعة للمستهلك. فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوع بالدافع الاقتصادي أي تحقيق مصلحته الشخصية .

2- الجوانب التنظيمية والاجتماعية للاقتصاد الرأسمالي:

أما بالنسبة للإطار القانوني و الاجتماعي في هذا النظام فإنه يرتكز على المقومات التالية:

أ- **مبدأ الملكية الخاصة**:

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية. و حق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

و لا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة. فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، و المناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور.

و يمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه. ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق

حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

ب- **مبدأ حرية التعاقد و العمل**:

فالعمل من الناحية الحقوقية حر غير مقيد، غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط -شأنه كشأن أي سلعة- بقانون العرض و الطلب، فكل عمل مباع يدفع أجرا عنه يحدده العقد القائم بين البائع و الشاري.

فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساساً على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين على أساس المنافسة و المزاحمة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية، بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.

ويعتبر العقد – وهو عمل قانوني يقوم على أرادتين أو أكثر – عن أسلوب الأفراد في تصريف شؤونهم الاقتصادية. و يمكن بالعقد أن تقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية يعرف بالملكية المشتركة وذلك بتأسيس الشركات.

ج- **الدور المهم للمستحدث أو رب العمل (Entrepreneur)**:

فرب العمل هو الذي يقوم بجمع وسائل الإنتاج الثلاثة (الموارد الطبيعية/ رأس المال و العمل)، ضمن الوحدة الاقتصادية (مصنع/ متجر/ مشروعا زراعيا) بواسطة شرائه لها، و هو بذلك يمثل الشخص الأساسي و الهام في عملية الإنتاج و التبادل. و يقوم بنتيجة عملية الإنتاج بدفع أجرة العمال و فائدة الرأسمالي و قيمة المواد الأولية، ثم يحتفظ بالباقي الذي يكون الربح الصافي.

د- **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد**:

عبر آدم سميث عن هذا المبدأ بمقولته المشهورة **" دعه يعمل دعه يمر"**، إشارة منه بضرورة عدم وضع أي حواجز أو معوقات من طرف أجهزة الدولة تحول أو تضيق إمكانية الفرد لممارسة حقه الطبيعي في العمل و التملك، فليس من حق الدولة في النظام الرأسمالي التدخل في تحديد مجالات العمل أو صيغ الملكية المنافية للملكية الفردية، فدورها يتمثل في خلق البيئة المستقرة و الآمنة التي تكفل للأفراد و تضمن لهم ممارسة أعمالهم و حماية ممتلكاته، و هذا ما اصطلح عليه بـ**"الدولة الحامية"**، التي تقوم بسن التشريعات و القوانين المنظمة لعلاقات الأفراد الاقتصادية، كما أن آلية السوق القائمة على قانون العرض و الطلب هي الكفيلة بتحقيق التوازن و استقرار الأسعار و عدم ارتفاعها، لأن المنافسة داخل السوق تجعل التجار يبيعون منتجاتهم بأسعار تنافسية لترويج منتجاتهم و تحقيق الأرباح و في الوقت ذاته تتحقق منفعة المواطن المستهلك المستفيد من هذه المنافسة.

غير أن القول بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا يؤخذ بمطلقه، لأن التطورات الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول الرأسمالية منذ بدايات ظهور هذا النظام و حتى يومنا الحاضر تؤكد بأن الدولة لا تكتفي فقط بملاحظة النشاطات و التفاعلات الاقتصادية، بل قد يكون لها في الكثير من الأحيان الدور الفعال في تنظيم الحياة الاقتصادية و تحديد معالمها بما لا يتنافى و المبادئ السابقة الذكر، خاصة في حالة الأزمات المالية التي قد تصيب النظم الرأسمالية، أو في حالات ضبط الأسعار حفاظا على التوازن بين مختلف

فئات و طبقات المجتمع، أو تأميم ملكية بعض القطاعات الحساسة على الاقتصاد الأمن القومي (غاز بروم في روسيا، سوناطراك في الجزائر).

ذ- **مبدأ المنافسة الحرة**:

يتنافس البائعون والمشترون في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد، فالبائع يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع سعياً وراء الربح، منافساً بذلك غيره من منتجي السلع المماثلة، محاولاً تخفيض ثمن سلعته أو تحسين من جودتها ليكسب السوق لنفسه.

وباستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد. ومهما أختلف حجم الكمية المباعة من ذات السلعة فإنها تباع بالثمن نفسه، وفي ذلك مصلحة للمستهلك. وهذا التنافس نفسه يحصل بين المشترين الذين يرغب كل منهم الفوز بشراء السلعة سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية.

1- <u>الجوانب التقنية و الفنية للاقتصاد الرأسمالي:</u>

قام النظام الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية، فارتكز على التقدم التكنولوجي الذي أدت إليه هذه الثورة، وطبقت الفنون الإنتاجية المتقدمة نتيجة لمبدأ المنافسة. ففي ظل المنافسة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من تخفيض نفقات الإنتاج، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح. فنجاح أي منتج في استخدام وسائل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف، يدفع المنتجين الآخرين إلى تطبيق مثل هذه الوسائل الحديثة حتى يتمكنوا من البقاء في مجال الإنتاج

فالتقدم الذي حققت البشرية منذ عصر الثورة الصناعية و حتى يومنا الحاضر مرده إلى طبيعة هذا النظام الاقتصادي التنافسي، الذي فرض استخدام الآلة و تطويرها عبر الاختراعات المتجددة لوسائل الإنتاج للاستجابة إلى كمية الزيادة الهائلة على طلب مختلف المنتجات و المطردة مع زيادة عدد سكان العالم و طلباتهم.

ب- **<u>النظام الاقتصاد الاشتراكي (نظام الإنتاج الجماعي):</u>**

أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في العديد من الدول الأوربية منذ منصف القرن الثامن عشر إلى ظهور العديد من المشاكل التي صاحبت تطبيق هذا النظام على أرض الواقع، أوجبت التفكير في ضرورة تغيير الأوضاع و تقديم نظام اقتصادي بديل عنه، قادر على تجاوز الاختلالات التي عرفتها المجتمعات الأوربية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي. و مع بداية القرن التاسع عشر، ظهرت الفكرة الاشتراكية، كرد فعل للدمار و الاختلال الذي نتج عن استتباب الأمر للرأسمالية الصاعدة.

أولا: <u>مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي و ظروف نشأته</u>.

أ- **<u>تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي</u>**:

يطلق لفظ الاشتراكية Socialism للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحياناً يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية. كما يطلق، أحياناً، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال، والطبقات

الفقيرة، بهدف سن التشريعات الاجتماعية، والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم، وتمنحهم بعض المزايا.

إلا أن الاشتراكية، من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات، والمصانع للدولة. بمعنى آخر، فإن الاشتراكية، على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة.

الاشتراكية نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والاشتراكية تظهر إلى حيز الوجود، نتيجة إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج وإقامة دكتاتورية البروليتاريا. وتبني الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة (العامة) والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج.

أما بالنسبة للنظام الشيوعي (الشيوعية)، فهو يشير إلى آخر مرحلة بعد بناء الدولة الاشتراكية التي يتم خلالها القضاء على كل بقايا النظام الرأسمالي ثم الإعداد لمرحلة بناء الدولة الاشتراكية ثم تأتي من بعدها الشيوعية بعد أن يتم ترسيخ قيم الحياة الجماعية داخل المجتمع. و يعرف النظام الشيوعي بأنه:

" النظام الذي تنتفي فيه بتاتا الملكية الخاصة، سواء كانت ملكية وسائل الإنتاج (الأرض، المصانع، الآلات)، أو ملكية السلع الاستهلاكية (الغذاء، الملبس، المسكن)، و الشرط الضروري لتحقق هذا النظام هو وجود البضائع بكثرة هائلة تنتفي معها رغبة التملك، لذلك تشكل الاشتراكية الخطوة الأولى لتطبيق الهدف البعيد:الشيوعية.

ب- **الظروف و العوامل التي مهدت لظهور الاشتراكية كبديل للنظام الرأسمالي:**

ظهرت في مراحل ميلاد الرأسمالية الصناعية ملامح تراكم رأس المال التقني وتشييد المعامل وانتشار صناعة النسيج والصلب والفولاذ واستغلال مناجم الفحم والحديد، ولقد صاحبت هذه الثورة الصناعية الليبرالية تعاسة كبيرة للطبقة العاملة و بؤس مدقع في أوساطها واستغلال كبير للأطفال والنساء الذين كانوا يعملون في المناجم المظلمة والمعامل الضيقة، ولقد ساعد المستوى المنخفض للأجور، أصحاب الأموال على تكديسها واستثمارها الشيء الذي أدى على تقدم اقتصادي كبير على حساب تضحيات اجتماعية قاسية للطبقات العمالية الكادحة.

إذا فالاشتراكية جاءت أساسا لكي تعبر عن وجهة نظر رافضة للأوضاع القائمة منتقدة في ذلك آداء النظام الرأسمالي، و كذلك العمل للقيام بثورة تقلب هذه الأوضاع لصالح طبقات العمال المحرومة، لذلك يمكن القول بأن الاشتراكية منظور نقدي للرأسمالية تقوم على أساس:

- انتقاد لاذع للرأسمالية و أسسها القانونية والفلسفية، واعتبارها نظاما يساعد على استغلال طبقات اجتماعية لطبقات أخرى.
- اعتقاد بإمكانية تغير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع فقط على أساس وعيهم لأخطار النظام الرأسمالي.
- تقديم اقتراحات ونماذج لمجتمعات جديدة يكون الأفراد فيها متساوون ولا تعرف الاستغلال.

و يمكن إجمال الانتقادات التي وجهت للرأسمالية، وشكلت في الوقت ذاته دافع للضرورة التغيير نحو الاشتراكية، في النقاط التالية:

- ✓ نشر الأنانية التي تهدد التماسك الاجتماعي: الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائـــل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.
- ✓ انتشار اللامساواة الاجتماعية و سوء التوزيع العادل للمداخيل و الثروات: يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج. ونظراً لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة وتبقى جمهرة الأفراد معدمة. وبعبارة أخرى فإن أصحاب عناصر الإنتاج يحصلون على دخلهم من عناصر الإنتاج فقط كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي الذين يحصلون على الريع أو الإيجار، وبالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال الذين يحصلون على الفوائد. و قد يحصل بعض أصحاب عناصر الإنتاج على دخلهم من عناصر الإنتاج ومجهودهم الشخصي كما هو الحال مثلاً بالنسبة للمنظمين الذين يحصلون على الأرباح.
- ✓ ابتزاز الأيدي العاملة: ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجـعل العامل معرضاً في كل لحظة لأن يُستبَدل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.
- ✓ انتشار البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك مما يدفع بصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.
- ✓ الاحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز فيه المستهلكين الضعفاء.
- ✓ الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق، تعمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة، أو تقذفها في البحر خوفاً من أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب في حالة شكوى من المجاعات التي تجتاحها.
- ✓ المزاحمة والمنافسة: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات الصغيرة و المتوسطة. لعدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى الاحتكارية.
- ✓ خلق حالة صراع مستمر داخل المجتمع: بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.
- ✓ الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكرياً وسياسياً وثقافياً عامة، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

قبل أن يكتمل بناء النظام و الدولة الاشتراكية يسبق ذلك قيام ثورة اشتراكية، تمثل المرحلة الانتقالية بين نظام الإنتاج الرأسمالي و نظام الإنتاج الاشتراكي.

إن مرحلـة الانتقـال مـن الرأسمالـية إلـى الاشتـراكية هـي مرحلـة إعـادة بنـاء المجتمـع الرأسمالي و تحويله ثوريا إلى مجتمع اشتراكي عن طريق تحويل نظام علاقات الإنتاج القائم حتى لحظة قيام الثورة عن طريق بناء القاعدة المادية و التكنيكية الجديرة بالاشتراكية.

الطبقة العاملة أو البروليتاريا العمالية هي من يقوم بالثورة ضد الوضع القائم، **إذا ما هي مهام الطبقة العاملة خلال هذه المرحلة الانتقالية ؟**

خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية عبر الثورة التي يقوم بها الطبقة العمالية، تقوم هذه الأخيرة بتولي المهام التالي:

1- تزيح الأساس الاقتصادي الرأسمالي الذي ولى عهده و تنشأ الأساس الاشتراكي و البناء الفوقي الذي يتطلبه. و تصفي الطبقات الاستغلالية و كافة أشكال الاستثمار الإنسان للإنسان.

2- تجري التحويل الاشتراكي للإنتاج البضاعي الصغير لدى الفلاحين و الحرفيين عن طريق إشاعة التعاونيات الطوعية.

3- تبني القاعدة المادية التكنيكية (التقنية) للاشتراكية بشكل إنتاج آلي كبير يؤمن التقدم التكنيكي (التقني) في كافة فروع الاقتصاد الوطني.

4- تنجز الثورة الثقافية (بمعناها الحقيقي) و تحل مهمة إعادة تربية الفئات البورجوازية الصغيرة، الغفيرة في أغلبية البلدان.

نتائج انتصار الثورة الاشتراكية:

<u>ظهور الدولة الاشتراكية</u>

و هي الدولة التي يشكلها مجتمع اشتراكي، وهي الجزء السياسي من البناء الفوقي الذي ينمو على قاعدة اقتصادية من الاشتراكية. والدولة الاشتراكية نمط جديد من الدولة يعقب الدولة البورجوازية نتيجة ثورة اشتراكية. ويشمل خلق البناء الفوقي الاشتراكي فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وفي هذه الفترة تأخذ الدولة شكل دكتاتورية البروليتاريا، وهي اشتراكية في أهدافها ومهامها، لأنها تقوم بدور إدارة بناء الاشتراكية وتتغير وظائف الدولة الاشتراكية تبعا لتقدم المجتمع الاشتراكي، ومع إلغاء الطبقات المستغلة، تختفي وظيفة قهر مقاومتها، بينما تمارس إلى مدى بعيد الوظائف الأساسية للدولة الاشتراكية – التنظيم الاقتصادي والتعليم والتطور الثقافي.

يعتبر ظهور نظام حكم دكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا)أهم و أبرز نتيجة و هدف رئيسي للثورة الاشتراكية ، ودكتاتورية البروليتاريا هي الأداة الرئيسية في بناء الاشتراكية والشرط اللازم لانتصارها. والمبدأ الأساسي والأعلى لدكتاتورية البروليتاريا هو تحالف الطبقة العاملة و الفلاحية تحت قيادة الأولى. ويتسع الأساس الاجتماعي لدكتاتورية البروليتاريا، ويكتسب استمراره، خلال عملية البناء الاشتراكي، مما يفضي إلى تكون الوحدة السياسية الاجتماعية و الإيديولوجية للأمة. والحزب الشيوعي – باعتباره طليعة الطبقة العاملة – هو القوة الأساسية القائدة والموجهة في

نظام دكتاتورية البروليتاريا. ويضم نظام دكتاتورية البروليتاريا منظمات جماهيرية عديدة: هيئات الشعب التمثيلية، ونقابات العمال، والتعاونيات، وروابط الشباب، وغيرها، وهي تقوم بدور الرابط بين الدولة الاشتراكية والجماهير. وقد كانت كومونة باريس (1871) أول دكتاتورية للبروليتاريا فى التاريخ. وأسهمت بخبرة بالغة القيمة للماركسية، ومكنت ماركس من أن يحدس شكل الدولة في المجتمع الاشتراكي المقبل. و السوفييتات شكل جديد من دكتاتورية البروليتاريا، اكتشفه لينين عن طريق دراسته للثورتين الديمقراطيتين البورجوازيتين في روسيا، ثورة أعوام 1905–1907 وثورة فبراير عام 1917. وفي النهاية أدت التجربة الثورية الأخيرة إلى شكل آخر لدكتاتورية البروليتاريا، هو الديمقراطية الشعبية. ودكتاتورية البروليتاريا ليست هدفا في ذاتها، إنما هي الأسلوب الوحيد الممكن والذي تحتمه الضرورة التاريخية للتحول إلى مجتمع بدون دكتاتورية وبدون طبقا.

خلاصة:

إذن فمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تبدأ من استلام البروليتاريا للسلطة تحت قيادة الحزب الماركسي اللينيني و تنتهي بانتصار علاقات الإنتاج الاشتراكية و بناء القاعدة المادية و التكنيكية للاشتراكية و توطيد البناء الفوقي الاجتماعي الاشتراكي الجديد (الدولة الاشتراكية)

ثانيا: خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي.

1–دوافع الفعاليات الاقتصادية في النظام الاشتراكي: (إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح).

يسعى الأفراد داخل النظام الاشتراكي إلى العمل على إزالة كل الفوارق الطبقية (اقتصادية كانت أو اجتماعية) التي سادت المجتمع الرأسمالي، و ذلك عبر إلغاء نظام حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل و الثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانًا؛ فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا.

و يتلخص الدافع الروحي في هذا النظام في الوصول إلى إشباع كل الحاجات المادية و الفكرية العامة لكل الأفراد بطريقة جماعية تكفل العدالة و المساواة في إنتاج و توزيع الثروة، و ذلك من خلال تعميم ملكية وسائل الإنتاج و منع تملكها الشخصي.

2-التنظيم الحقوقي و الاجتماعي في النظام الاشتراكي:

أما بالنسبة للإطار القانوني و الاجتماعي في هذا النظام فإنه يرتكز على المقومات التالية:

أ- الملكية الجماعية (العامة) لوسائل الإنتاج:

يقوم النظام على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية و أدوات الإنتاج، حيث يجب أن تتملك الدولة هذه الموارد و الأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية و للمشروعات الصناعية و التجارية و لمشروعات النقل و المصارف و للمشروعات الزراعية.

و لا يعني هذا أن الملكية الخاصة محرمة تحريما مطلقا، بل تبقى منحصرة في بعض الجوانب، فالملكية الخاصة نظام طبيعي بالنسبة لأموال و سلع الاستهلاك، فالأفراد يملكون ما يحصلون عليه من دخول، و يملكون ما يحصلونه من مدخرات، و لهم حرية التصرف في ما يملكونه، بالإضافة إلى ملكية السكن و السيارة و الملبس و المأكل، في حدود التي لا تخل بالمبدأ العام.

و يؤدي إلغاء الملكية الخاصة إلى تقريب الفوارق بين الطبقات و اختفاء طبقة الرأسماليين و ملاك الزراعيين أو الصناعيين، و في هذا النظام يتقاض الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، و يصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، و تختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل.

و يمكن التفريق بين نوعين من الملكية بالنسبة للنظم الاشتراكية:

- النظام الجماعي المنهج (المخطط): بحيث تلعب الدور الأكبر في الحياة الاقتصادية بواسطة إدارتها العامة الإنتاج و التوزيع، بطريقة إجبارية و نهائية بين الأفراد، و تعتبر التجربة الاشتراكية للاتحاد السوفييتي أقرب نموذج إلى هذا النوع من الملكية.
- النظام الجماعي اللامركزي: طبقته يوغوسلافيا بعد 1951، بحيث قامت بإدخال تغييرات جذرية على النظام السوفييتي بحجة أنه يستبدل رأسمالية الأفراد برأسمالية الدولة.

فبالرغم من أن ملكية وسائل الإنتاج تعود مبدئيا إلى الدولة فإن الإدارات العامة المختلفة انفصلت تماما عن مركز التخطيط و عادت إليها و على القائمين على إدارتها المبادرة الفردية و حرية العمل لتلبية حاجات السوق، و تكتفي الدولة بأن توجه القطاعات المختلفة عن طريق نشر معدلات و نسب للإنتاج و التسويق و الاستهلاك على المسؤولين أن يراعوها و يبقوا ضمن حدودها

ب- التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

يتم تنظيم الحياة الاقتصادية و توزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة خاصة تضعها السلطة المركزية و تلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية (جهاز التخطيط داخل الدولة)، و يساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة و اقتراح القرارات المناسبة لحلها.

فجهاز التخطيط يأخذ شكلا هرميا تمثل قمته هيئة التخطيط العليا التي تضع الخطة الاقتصادية و الاجتماعية، و تقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط، و تشمل الخطة العامة جانبي الإنتاج و الاستهلاك.

و لا تستهدف الخطة تحقيق الربح و إنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، و بذلك تكون الإنتاجية عبارة عن العائد الاجتماعي، و لا تنحصر في مجرد الأرباح النقدية.

كما إن المحرك لكافة القرارات الاقتصادية لا يرتكز على السوق أو الأسعار، بل على أساس الخطة الاقتصادية. و يرجع غياب السوق في النظام الاشتراكي إلى غياب الحريات على مختلف المستويات

ج - النظام الاقتصادي المختلط

فإن من المسلّم به أن كل نظام - سواء كان اقتصاديا أو سياسيا - في حالة النظرية والفكر يكون متكاملا أو يكاد, أما في حالة التطبيق على أرض الواقع فإنه من الصعوبة بمكان أن نجده يستقي كل مبادئه وسماته من أصوله التي انبثق منها, ويطابقها تماما دون شوائب أوغبار.

ولا يوجد نظام اقتصادي بلغ من الدقة والإحكام والاستجابة لطبيعة الإنسان ملبيا لحاجاته, متماشيا وروح كل عصر ومكان دون أن يطرأ عليه تغيير في الأصول أو الفروع. ومعظم النظم الاقتصادية التي عاشت طويلا واستطاعت أن تتجاوز العقبات وتتحدى الصعاب عبر الزمان والمكان بفضل خضوعها للتنقيح والمراجعة والتغيير المستمر, وأحيانا الأخذ ببعض مميزات الأنظمة الأخرى سواء كانت قبلها أو ظهرت بعدها. وفي هذا المضمون يقول الدكتور صلاح الدين نامق: **" إن أي نظام اقتصادي سياسي لا يستطيع البقاء طويلا إلا إذا اتسم بمرونة ما, وباستعداد للتعديل والتسوية والملاءمة بينه وبين الأحوال المتغيرة من حوله"** (نامق د . ت)

وهذه المرونة قد تكون متعارضة أو متناقضة, لكنها تبقى هي الحل الأمثل, لا سيما في فترات الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر, أو في مرحلة التحول من سمة اقتصادية إلى سمة أخرى مع البقاء في النظام نفسه, كالأخذ بمدئ التخطيط المركزي – النسبي- في نظام اقتصادي رأسمالي, والذي يتمثل في تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتحويل بعض المنشئات من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة (وهذه من سمات النظام الاشتراكي).

هذا المزج هو ما يسميه بعض الاقتصاديين بـ**"النظام الاقتصادي المختلط"** , أو الطريق الثالث, وبهذا يرونه نظاما اقتصاديا جديدا, مع أن البعض لا يراه نظاما اقتصاديا جديدا؛ لعدم اتضاح ملامحه وافتقاره إلى الأسس المتينة والأطر المتكاملة التي تؤهله أن يكون نظاما مستقلا بذاته.

أولاً :مفهوم النظام الاقتصادي المختلط:

تعريف النظام الاقتصادي:

هو: " الأطر الفلسفية والمنهجية والتنظيمية التي تحدد وتنفذ القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع" (المنيف 1997م)

تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

هو: " النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة, أي سمات نظامين أو أكثر, ولم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته النقية (الأصلية) , سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية, أو في الإثنين معا, وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا "

من خلال هذين التعريفين للنظام الاقتصادي بصفة عامة, والنظام الاقتصادي المختلط بصفة خاصة, يتضح لنا أن النظام الاقتصادي المختلط (الذي نحن بصدده) لم يستوف شروط النظام الاقتصادي المستقل؛ لأنه لم تنطبق عليه تلك الصفات والسمات الواردة في التعريف, ومن خلال تعريفه الخاص يتبين لنا أنه خليط من سمات متعددة لأنظمة مختلفة, ولم تكن له أسس منطقية, أو أطر فلسفية ينطلق منها, أي: لم تكن له مرجعية وأصول أيديولوجية يستمد منها مناهجه لتنفيذ القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

ولكنه يمثل النظم الاقتصادية الفعلية التي طبقت - ولا تزال تطبق - في اقتصاديات العالم – حسب آراء كثير من الاقتصاديين والسياسيين – وهذا ما يعطيه أهمية بالغة للدراسة والتعرّف على سماته وخصائصه ومعرفة بعض الأسباب المؤدية إلى توظيفه في النظم الاقتصادية المختلفة عبر العصور,

ثانياً :أهمية دراسة النظام الاقتصادي المختلط:

إن دراسة مثل هذا النظام الاقتصادي المختلط من الأهمية بمكان؛ لأنه يعطينا مؤشرات لمعرفة مجرى الاقتصاد الحديث والاستطاعة للتنبؤ بمستقبله, وتبرز اعتبارات تلك الأهمية في ما يلي:

1- إن الدول الرأسمالية اتجهت في حالات كثيرة على تطبيق هذا النظام في اقتصادياتها- لا سيّما في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أزمة ثلاثينات القرن الماضي- حيث أخذت بالعديد من الإجراءات والممارسات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله, كالدور المهم للدولة في الأنشطة الاقتصادية وتحويل بعض المشروعات من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة, واتخاذ طرق للحد من الاحتكار, والعمل على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ... الخ.

2- اتجهت - أيضا – دول المنظومة الاشتراكية إلى الأخذ بالعديد من سمات الاقتصاد الرأسمالي ومؤشراته, كتقليل درجة المركزية في التخطيط الاقتصادي المتمثل في نقل بعض المشاريع من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة أو إصباغها بشيء من الخصوصية, وكذلك الاعتماد على مؤشرات السوق, والأسعار والربحية المالية ... الخ. وهو الأمر الذي لا يتماشى مع طبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي ومبادئه التي تنص على أن المجتمع ينبغي أن يمتلك كافة وسائل الإنتاج, وتمارس كافة

الأنشطة الإنتاجية من خلال ملكية الدولة لتلك الوسائل وتستخدمها لتلبية احتياجات المجتمع.

3- العديد من الحالات التي تحققت في أكثر الدول, وخاصة التي تمثلها معظم الدول النامية – إن لم تكن جميعها – والتي لم ترسم طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح ونهائي؛ إذ إن واقع اقتصادها يتضمن بعض سمات الاقتصاد الاشتراكي, كدور الدولة الواسع في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتدخل في سنّ القوانين الاقتصادية وغيرها, كما تبرز سمات الاقتصاد الرأسمالي في الوقت نفسه في ممارسة الأنشطة الاقتصادية لتلك الدول, كالاعتماد على نظام السوق ومؤشراته, وإعطاء شيء من الحرية للقطاع الخاص. وهذا يعني أن واقع اقتصاديات هذه الدول يترنح بين ملكية الاشتراكية وخصوصية الرأسمالية, **وهو ما يبين أن النظام الاقتصادي الذي تحقق في الواقع لهذه الدول هو النظام الاقتصادي المختلط.**

4- توجهات بعض الجهات في الدول الرأسمالية, وأبرزها التيارات السياسية المختلفة والتي تسمى بتيارات اليسار, وتمثلها أحزاب عالمية, وكذلك الأحزاب الاشتراكية في العديد من الدول الأوربية , كالحزب الاشتراكي الفرنسي والألماني, وحزب العمال البريطاني وغيرها, حيث تؤكد على إقامة نظام يجمع بين بعض سمات النظام الاشتراكي (والتي من أهمها العدالة) وبعض سمات النظام الرأسمالي (والتي من أهمها الديمقراطية) وهذا الاتجاه هو ما يسمى بـ**"الاشتراكية الديمقراطية "** وهذا يعني التوجه للأخذ بالنظام الاقتصادي المختلط نظريا, وإلى حد ما عمليا.

5- واستنادا إلى ما سبق, فإن الكثير من الآراء والأفكار والاتجاهات ترى أن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه – الاشتراكي والرأسمالي – باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة, بحيث يتم من خلاله تفادي سلبيات كل نظام, أو بمعنى آخر: **هو النظام الذي ينتقي إيجابيات الأنظمة المختلفة ويبتعد عن التطرف في النظم الأخرى من أجل اقتصاد مثالي.**

ثالثاً : لآراء والاتجاهات الخاصة بالنظام الاقتصادي المختلط:

بعد معرفة أهمية دراسة النظام الاقتصادي المختلط , بقي الحديث عن الآراء ووجهات النظر التي ترى أن النظم الاقتصادية السائدة في العالم تتجه نحو التقارب فيما بينها, حيث يهيمن عليها النظام الاقتصادي المختلط الذي يأخذ ببعض سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي وبعض سمات النظام الاقتصادي الاشتراكي, ومن بين تلك الاتجاهات التي تتضمن تلك الآراء ووجهات النظر ما يلي:

1- **الاتجاه العقلاني:** يرى هذا الاتجاه أن النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي يقتربان من بعضهما البعض نتيجة للتطور في التفكير والسلوك العقلاني الذي يهدف إلى إيجاد الحل الأمثل اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الرفاهية, والذي يمكن حصوله بانتقاء سمات من الرأسمالية وسمات من الاشتراكية ودمجها في نظام واحد, وهو النظام المختلط. وبحيث أن الأنظمة الاقتصادية الواقعية توشك أن تكون أنظمة

اقتصادية مختلطة, ولا نكاد نجد نظاما اقتصاديا خالصا نقيا؛ بل إنها خليط من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

3- **الاتجاه التكنولوجي:** يرى هذا الاتجاه أن التطور التقني والتكنولوجي الحديث الواسع والمستمر والمتزايد, وشموله لجميع نواحي الحياة, تكون نتيجته أن المجتمعات تخضع في عملها وفي ممارسة نشاطاتها عموما, والاقتصادية خصوصا إلى ما تفرضه عليها طبيعة التطورات التكنولوجية من مبادئ وسلوكيات, وتبتعد عن ما تمليه عليها الأيديولوجيات (النظريات الاقتصادية) في عملها وممارسة أنشطتها, وهذا يؤدي في النهاية إلى تلاشي الفروق والاختلافات بين النظم الاقتصادية , وبهذا يتحقق التقارب المذكور. وهذا ما ذهب إليه الدكتور صلاح الدين نامق في تحليله للأنظمة الاقتصادية المعاصرة إذ يقول: " مما لاشك فيه أن الثورة التكنولوجية حقيقة واقعية في عالمنا المعاصر؛ فالعدد والآلات الكبيرة الباهظة التكلفة ما زالت تظهر من وقت لآخر وتدخل إلى العملية الإنتاجية في عمق بالغ وسرعة جنونية, ويستوي في هذا كل من الرأسمالية والماركسية الاشتراكية, فالكل يجرى وراء التكنولوجيا والكل يحاول التجديد فيها لعله يصل إلى ما لم يصل إليه الآخرون"

4- **الاتجاه الإداري:** يرى هذا الاتجاه أن المشروعات الحديثة – غالبا تكون كبيرة الحجم – التي تتخذ شكل الشركات المساهمة حيث يقل فيها تأثير أي مساهم على إدارتها, ويصبح المساهمون مجرد مالكين لا يمارسون مهام إدارية, وإنما تدار من قبل أصحاب الخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وهم مجرد موظفين, ولكنهم يسيطرون على هذه المشروعات؛ إذ يقومون بتوجيهها والإشراف عليها وتنظيم عملها بغض النظر عن طبيعة النظام, وهذا يعني انتقال السلطة من طبقة **" البرجوازيين"** التي يمثلها مالكي المشروعات, إلى طبقة **"الإداريين"** التي تعمل على اتباع القواعد العلمية والنظم الإدارية بالشكل الذي يحقق أهداف المشروع, وغالبا ما تكون تلك القواعد خليط من سمات أنظمة اقتصادية مختلفة.

4- **الاتجاه التنموي التطوري:** ويتم الاستناد إليه في تفسير وتوضيح التقارب بين الأنظمة الاقتصادية, ويتحقق كنتيجة لتنمية الاقتصاديات وتطورها وتقدمها, وذلك في إطار تغيرات هيكلية فيها, م يرافقها من تغيرات في أنماط تخصيص الموارد التي ترافق تطور الاقتصاد وتقدمه بغض النظر إلى النظام الذي يسود في الاقتصاد, سواء أكان رأسماليا أو اشتراكيا, وهذا ما يؤكد التقارب بين النظم الاقتصادية, ويلاحظ هذا النوع من الاقتصاد في كثير من اقتصاديات الدول النامية.

5- **الاتجاه القومي:** ويرى الباحث أن الاتجاهات القومية المختلفة, كالثقافات والعادات والمبادئ العقدية لها دور كبير في تغيير بعض سمات النظام الاقتصادي وإحلال سمات اقتصادية من نظام آخر محلها, حتى يتماشى و الذوق العام للمجتمع ومبادئه, وهذا ما يتولد منه نظاما اقتصاديا مختلطا. (هذه الفكرة مستقاة من إحدى محاضرات الدكتور عبد الله المالكي)

6- **اتجاه العولمة الاقتصادية:** ويرى هذا الاتجاه أن ظهور العولمة وسعيها إلى السيطرة على العالم وفرضها مبادئ وقيود علي المجتمعات وتحويل العالم كله إلى قرية صغيرة تسيطر عليها الطبقة الثرية أو البرجوازية, وبالذات في المجال الاقتصادي, له دور كبير في تغيير كثير من السمات الاقتصادية ودمجها مع بعضها البعض لتشكل اقتصادا جديدا سواء في النوع أوالكمّ, وكان للتكنولوجيا والتقنية الحديثة فضل كبير في انتشار العولمة. ويؤكد هذا الاتجاه الكاتب إيهاب الكرداوي : " فالعولمة إذآ وخاصة الاقتصادية منها تعني أن كل كيان اقتصادي يتكامل ويندمج مع غيره من الكيانات ليتكون من الكل مجموع اقتصادي علي مستوي العالم يخضع للقوانين والقواعد ذاتها' ولقد شاع استخدام مصطلح العولمة وخاصة بعد التوقيع علي اتفاقية النظام العالمي الجديد الذي أدى إلي إنشاء منظمة التجارة الدولية, والتي بدأت أعمالها في يناير 1995م وهي تنظيم مؤسسي يشرف علي تنفيذ الاتفاقيات

رابعاً : سمات النظام الاقتصادي المختلط الأساسية :

إن النظام الاقتصادي المختلط الذي أخذت به معظم دول العالم حاليا, حتى الدول الرأسمالية المتقدمة - حسب ما يرى بعض الباحثين – يتسم بعدد من السمات والخصائص, وقد تختلف من زمان لآخر, ومن مكان لغيره, ومن حالة لأخرى, منها:

1- أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة, , وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.
2- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين, مع الاعتماد - بحدود معينة - على السوق , والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.
3- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة, التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة, وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة, وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي, وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعي الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد, رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين, وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة؛ لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي, وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.
4- القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد, والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء, والطرق والجسور, ووسائل النقل العام, وغيرها, إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.
5- من سمات النظام الاقتصادي المختلط, المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة, وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية ووضع حد للأجور, والتقليل من ساعات العمل, والحد من استغلال العامل, وممارسة الطرد

الكيفي, وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل , والتعويض عن إصابات العمل, والتأمين الاجتماعي وغير ذلك.

6- قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك, بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته, وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية, وما إلى ذلك. كما يحافظ النظام على حقوق المنتج, من حقوق الملكية, وتوفير القوانين لعمل آلية السوق, وجهاز الأسعار, وحرية التعاقد وغيرها.

- ولابد من الأخذ في الاعتبار أن تلك السمات والخصائص تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر, وربما في البلد الواحد يختلف من منشأة إلى أخرى, فالأمر نسبيا, ويأخذ كل واحد ما يتناسب مع طبيعة مشروعه.

خامساً : مميزات النظام الاقتصادي المختلط وعيوبه :

من المسلم به أن لكل نظام اقتصادي إيجابيات وسلبيات, أو مميزات وعيوب؛ وكذلك كل النظريات أو القوانين الوضعية. وكذلك لهذا النظام الاقتصادي المختلط مميزات وعيوب, نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر, وهي:

أ- المميزات:

1- محاولاته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة, وذلك بتقسيم الأدوار بين الجهات الخاصة والحكومة, وكل يقوم بممارسة نشاطه الاقتصادي في حدود استطاعته, مراعيا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

2- وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص, مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية, لتحقيق المصالح المشتركة.

3- حماية العمال من استغلال "البرجوازيين" والمحافظة على حقوقهم, وضمان مستقبلهم بعد التقاعد وذلك من خلال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

4- حماية المنتجين, ورعاية جهاز الأسعار ونظام السوق, والأمن العام, وكذلك توفير الحرية للمستهلك حيث يتم الإنتاج حسب ذوقه, وتوفير الإعانات له.

ب- العيوب:

1- صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة, وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي.

2- صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة, ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر, أو إعاقة عمله, وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة والحكومة.

3- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق, وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة, وعمل الحكومة, وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات, مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها.

4- صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة , ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها, وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبجديات أعمالها الاقتصادية, فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.

في حقيقة الأمر, إن النظام الاقتصادي المختلط هو سلوك قديم تمارسه النظم الاقتصادية عبر التاريخ في حالات مختلفة, وتتمثل فيما يلي:

1- عند التحول من نظام اقتصادي إلى غيره, كالتحول من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي, والعكس صحيح.
2- عند حل مشكلة أو أزمة اقتصادية والمحاولة لتحسين وضع اقتصادي أفضل, كحل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي والذي يتمثل في تدخل الدولة في بعض أعمال القطاع الخاص, وكالأخذ بنظام السوق وجهاز السعر في نظام اشتراكي.
3- الدول التي لم ينضج اقتصادها وما زال في طور التأسيس, كاقتصاديات الدول النامية والدول المنكوبة اقتصاديا أو حربيا.
4- إخضاع النظام الاقتصادي لبعض مبادئ المعتقدات والتقاليد والثقافات الاجتماعية حسب كل أمة أو مجتمع.

ولكنه في تلك الحالات كلها لم يكن واضح المعالم أو ظاهرا؛ بل كانت الدول تجري تغييرات في أنظمتها خفية أو تدرّجا, وهي بذلك تسعى للحفاظ على نقاء النظام القائم, لكن مع مرور الزمن والتطور الذي شهده العالم, وظهور الثورات الصناعية والتقنية, وسباقها المستمر, وتنافسها القوى, حيث اتخذت كل جهة صناعية وسائل مختلفة لتحقيق غاياتها المعلنة والخفية, فنتج عن ذلك تكوين مؤسسات عملاقة تعبر الزمان والمكان, كالمنظمة التجارة العالمية, وصندوق النقد الدولي, وما شابههما, ولم تكتفي بذلك؛ بل وضعت سياجا محكما لحماية تلك المؤسسات, وقامت بتأسيس جهات ذات سلطة عليا ومرجعية قانونية تردع كل من خالفها, كمنظمة الأمم المتحدة وما انبثق منها من منظمات وهيئات,والمحكمة الجنائية الدولية, ومجلس الأمن. كل ذلك أدى إلى تداخل النظم الاقتصادية وأصبح كل نظام اقتصادي يختار ما يتماشى مع وضعه الراهن من سمات ومبادئ مهما كان مصدرها ولم يتقيد بأيدلوجيات نظامه الأساسية وأطره الفلسفية, وهو ما أدى إلى ظهور النظام الاقتصادي المختلط, وقد تنبأ لذلك الدكتور صلاح الدين نامق في السبعينيات عند تحليله للنظام الرأسمالي في كتابه النظم الاقتصادية العاصرة, حيث قال: " إن الجهاز الرأسمالي المطبق حاليا في الولايات المتحدة ينتابه تغيرات خطيرة قد لا ترى بالعين في وضوح, وإنما هي كامنة تحت السطح, وستؤدي في الأجل الطويل إلى خلق نظام جديد قد لا يتضمن نفس الأسس الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالي الذي درسناه في الكتب والمراجع الاقتصادية المعروفة, وقد يكون نظاما رأسماليا من نوع جديد, إلا أنه لن يحمل بالقطع كل أوزار النظام الرأسمالي المطبق حاليا " .

وعليه .. يمكننا القول بأن النظام الاقتصادي المختلط هو ليس نظاما اقتصاديا مستقلا بذاته, وإنما هو خليط من الأنظمة الاقتصادية المختلفة أو هجين, وسوف يستمر مع استمرار الحياة؛ لأنه يمثل المرونة التي تساعد على اتخاذ القرار والخروج - أحيانا- من الأزمات, إضافة إلى ذلك إن صعوبة تطبيق الأفكار والنظريات على أرض الواقع كما يراد منها أو كما ينبغي أن تكون, أصبح شبه المسلّمات البديهية أو السنن الكونية.